جامعة كربلاء
كلية العلوم الإسلامية
دراسات اسلامية معاصرة / العدد 44 / حزيران 2025

تفسير قوله تعالى (وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ) للسيّد محمّد الحسينيّ العامليّ ت:1139هـ ـ دراسة وتحقيق ـ

Interpretation of the Almighty's saying And he is knowing of all things Sayid Muhammad al-Husayni al-Amili T: 1139 AH An investigation study

م.م.عبد السلام عزيز الموسويّ
Asst. lect. Abdul Salam Aziz Al-Moussawi

جامعة كربلاء/ كلية العلوم الإسلامية
University Of Karbala / College of Islamic Sciences

الكلمات المفتاحية: الحُسن والقُبح، الإنفاق، البداء، العلم الأزلي، الفرقة.

Keywords: Beauty and ugliness, spending, badi'a, eternal knowledge, division

الملخّص

دأب العلماء من مختلف طواف الأمّة منذ بداية فجر الإسلام حتّى يومنا الحاضر على تدبّر وتمعّن كتاب الله تعالى، وكذلك دراسته والاستهداء بآياته ولكي أكون ممَّن يتدبَّر القرآن وتفسيره قررت أن أحقّق هذه الرسالة التي بين أيدينا للسيّد محمّد حيدر العامليّ، وهو أحد أعلام الإماميّة في القرن الثاني عشر الهجريّ، والذي فصَّل القول فيه: في التفسير، واللغة، والأصول، والفقه، والعقائد، وذكر آراء العلماء مناقشًا لها على وفق أسسٍ علميَّةٍ رصينة، من خلال بيان آراء المذاهب الإسلاميّة المختلفة بكلّ تجرّد وموضوعيّة، وعلى الرغم من حسّاسيّة مثل تلك البحوث إلّا أنّها بلا شكّ ستؤدّي إلى تقريب القلوب وتنوير العقول بما يحكِم وحدة المسلمين خصوصًا، وأنّنا نعيش في عالم تتعالى فيه أصوات احترام الرأي الآخر مهما بلغ الاختلاف.

ومعلوم إنّ تعدّد الآراء وتنوّع الاجتهاد هو ممّا يغني البحث العلميّ عمومًا، والتفسير القرآنيّ خصوصًا، إذ انّه المجال الذي لا تنتهي آفاقه، والحيّز الذي لا تُحدّ أبعاده.

Abstract

Scholars from all walks of life throughout the nation have been contemplating and pondering the Book of God Almighty since the dawn of Islam until the present day, as well as studying it and seeking guidance from its verses. In order to be among those who contemplate the Qur'an and its interpretation, I decided to verify this letter that is in our hands by Sayyid Muhammad Haydar al-Amili, who is one of the Imami scholars in the twelfth century AH. In which he elaborated on... interpretation, language, principles, jurisprudence, and beliefs, and mentioned the opinions of scholars, discussing them according to solid scientific foundations, through stating the opinions of the various Islamic sects with complete impartiality and objectivity. Despite the sensitivity of such research, it will undoubtedly lead to bringing hearts closer and enlightening minds with what strengthens the unity of Muslims in particular. It is known that the multiplicity of opinions and the diversity of interpretation are what enrich scientific research in general, and Quranic interpretation in particular, as it is the field whose horizons are endless, and the space whose dimensions are not limited.

مقدّمة التحقيق

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه محمّد وآله الطيّبين الطاهرين، واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين.

وبعدُ..

إنّ القرآن الكريم هو المصدر الأوّل للشريعة الإلهيّة، والرسالة الخاتمة لجميع النّاس، فهو النظام الذي أرسى الله تعالى به قواعد بناء الإنسان وأسس انتظام الحياة على مختلف مفاصلها، وجعله معجزًا بما ضمَّنه من فكرٍ حيٍّ

على مرِّ العصور والأيَّام، فلا يكاد أن تخرج حادثة إلَّا وله حكم فيها، وكيف لا يكون كذلك وهو الدستور الذي أقرَّه الله تعالى لبناء الحياة وتكاملها على مرِّ العصور والأيَّام.

ومن هنا فقد ازدحمت عليه الأقلام وتداكت عليه العقول، وكلٌّ يغترف بحسب ما يستطيع، وما يزداد إلَّا إعجازًا وفكرًا.

وكان القرآن ولا زال المحور الذي تلتفت حوله الأمّة على اختلاف مللها ونحلها، فإذا ما تفرّقت اجتمعت بالقرآن

وبعث الله النبيّ الأكرم (ص) رحمة للعالمين، ليخرجهم من الظلمات إلى النور، وأنزل معه القرآن هدىً ونورًا وتبيان لكلّ شيء، فكان نجاح الأمّة وصلاحها هو التمسّك بالقرآن الكريم ورسولنا الكريم ص، وأهل بيته عليهم السلام.

حياة المترجم

1. اسمُهُ ونسبُهُ ولقبُهُ:

هو السيّد محمّد بن عليّ بن حيدر . الحسينيّ الموسويّ العامليّ المكّيّ، المعروف بالسيّد محمّد حيدر . بن محمّد بن نجم بن محمّد بن محمّد بن محمّد بن الحسن السكيكيّ الدمشقيّ بن نجم بن حسن بن محمّد بن موسى بن يوسف بن محمّد بن معالي بن عليّ الحائريّ ابن عبد الله بن محمّد بن عليّ – المعروف بابن الديلميّة – بن أبي طاهر بن الحسين القطعيّ بن موسى الأصغر بن محمّد بن موسى ابن السيّد إبراهيم ابن الإمام الكاظم (عليه السّلام)[1].

2 . مولدهُ ووفاتُهُ ومدفنُهُ:

ولد السيّد محمّد حيدر سنة (١٠٧١ هـ)[2].

وتوفّي يوم الاثنين (٢) ذي الحجّة سنة (١١٣٩ هـ)، ودفن في مكّة المكرّمة[3].

3 . أساتذتُهُ وإجازاتُهُ:

1. العلّامة الشريف أبو الحسين محمّد طاهر الفتونيّ العامليّ المجاز منه (ت: 1138 هـ).

2. محمّد شفيع بن محمّد عليّ الأسترآباديّ[4].

4 . تلاميذُهُ:

1. ولده الفقيه السيّد رضيّ الدين بن السيّد محمّد (ت: 1160هـ).

2. الشيخ المحدّث عبد الله ابن الحاجّ صالح السماهيجيّ البحرانيّ (ت: ١١٣٥هـ) [5].

النسخة المعتمدة:

اعتمدنا في تحقيق هذه الرسالة من ضمن رسائل وتوجد في مكتبة قم (مركز إحياء)، رقم المخطوط: (689)، وبخط الناسخ السيّد مصلح الدين مهدويّ الأصفهانيّ، والذي ثبت اسمه في أوّل الصفحة من المخطوط.

ومواصفات النسخة: أنها تقع في (75 صفحة)، وعدد الأسطر: (16 سطر)، القياس: (12 X 5 / 21 سم)، (ف: 2 . 349)، وهذه النسخة منسوخة في حياة المؤلّف.

منهج التحقيق:

منهجنا في تحقيق هذه الرسالة على أمور:

1. تنضيد المخطوط، وقمنا بمقابلة المنضّد مع النسخة.
2. تقطيعها وضبطها وتنسيق فقراتها.
3. تصحيح الكلمات وكتابتها على وفق الأساليب الحديثة.
4. كل ما بين المعقوفين فهو من عندنا أو من المصدر.
5. تخريج الآيات القرآنيّة والأحاديث والأقوال والأشعار.
6. اعتمدنا في عملنا على نسختين وقمنا بالتلفيق بينهما.

على كل شئ قدير متحدان كما هو ظاهر فكل ما تقدم من الكلام في العموم وكيفية
الاستدلال به وفي كون الشئ يطلق على المعدوم اولا يطلق وما يترتب على ذلك
من المباحث جار في هذه الاية وما نذكره هنا من الكلام في ان الصفات عين
الذات جار في قوله تعالى والله على كل شئ قدير وكذلك البحث في ثاني الاستدلال
بالسمعيات على اثبات علم الله تعالى فانه يشترك فيه اثبات العلم واثبات القدرة
كما ستعلم ثم ناتي بعدها باية يا ايها الناس اعبدوا الى اخره فنقول وبالله التوفيق
قال صاحب المواقف وشارحه المقصد الثالث في علمه عز وجل وفيه بحثان البحث الاول في اثباته
وهو متفق عليه بيننا وبين الحكماء وانما نفاه شرذمة من قدماء الفلاسفة لا
يعبأ بهم وسنذكره لكن المسلك في اثبات كونه تعالى عالما مختلف اما المتكلمون
فلهم مسلكان الاول ان فعله تعالى متقن اى محكم خال عن وجوه الخلل ومشتمل على
حكم ومصالح متكثرة وكل من فعله متقن فهو عالم اما الاول اى ان افعاله
فظاهر لمن نظر في الافاق والانفس وتامل ارتباط العلويات بالسفليات ولا سيما
اذا تامل في الحيوانات وما هديت اليه من مصالحها واعطيت من الالات المناسبة
لها ويعين على ذلك علم التشريح ومنافع خلقة الانسان واعضائه التي قد كثرت
عليها المجلدات واما الثاني وهو ان من كان فعله متقنا كان عالما فضروري وينبه
عليه ان من راى خطا حسنا يتضمن الفاظا عذبة رشيقة تدل على معان دقيقة
موثقة علم بالضرورة ان كاتبه عالم وكذلك من سمع خطابا منتظما مناسبا للمقام
من شخص يضطر الى ان يجزم بانه عالم انتهى اقول مراده اثبات علمه عز وجل
اجمالا اى بقطع النظر عن عموم الجزئيات الذي ياتي الكلام فيه وظاهر ان الاية
الشريفة نص في اثبات ذلك سواء لوحظ عمومها للجزئيات ام قطع النظر عنه كما
هو واضح وكذلك غير هذه الاية من ايات كثيرة واحاديث متواترة ولو تواترا معنويا
مع اعتضاد ذلك باجماع المسلمين على اختلاف فرقهم بل ثبوت علمه عز وجل معدود
من ضروريات دين الاسلام لكن قد قال القوشجي في شرح التجريد وقد تمسك

صورة الصفحة الأولى

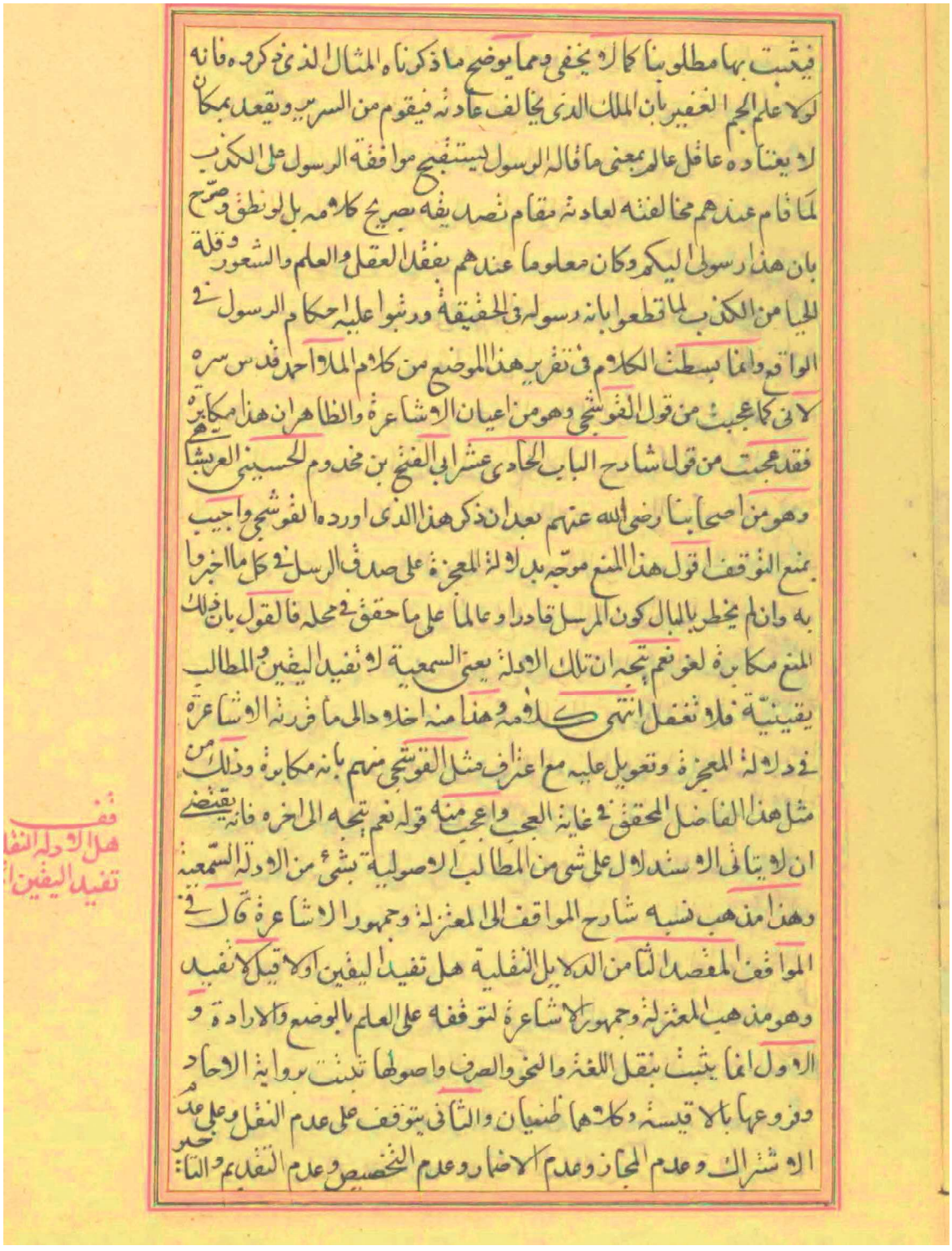

فيثبت بها مطلوبنا كما لا يخفى ومما يوضح ما ذكرناه المثال الذي ذكره فانه
لو علم الجم الغفير بان الملك الذي يخالف عادته فيقوم من السرير ويقعد بمكان
لا يعتاده عاقل عالم بمعنى ما قاله الرسول ليستقبح موافقة الرسول على الكذب
لما قام عندهم مخالفته لعادته مقام تصديقه بصريح كلامه بل لو نطق وصرح
بان هذا رسولي اليكم وكان معلوما عندهم بفقد العقل والعلم والشعور وقلة
الحياء من الكذب لما قطعوا بانه رسوله في الحقيقة ورتبوا عليه احكام الرسول في
الواقع وانما بسطت الكلام في تقرير هذا الموضع من كلام الملا احمد قدس سره
لاني كما عجبت من قول القوشجي وهو من اعيان الاشاعرة والظاهر ان هذا مكابرة
فقد عجبت من قول شارح الباب الحادي عشر ابي الفتح بن مخدوم الحسيني العربشاهي
وهو من اصحابنا رضي الله عنهم بعد ان ذكر هذا الذي اورده القوشجي واجيب
بمنع التوقف اقول هذا المنع موجه بدلالة المعجزة على صدق الرسل في كل ما اخبروا
به وان لم يخطر ببال كون المرسل قادرا وعالما على ما حقق في محله فالقول بان ذلك
المنع مكابرة لغو نعم يتجه ان تلك الادلة يعني السمعية لا تفيد اليقين في المطالب
اليقينية فلا تغفل انتهى كلامه وهذا منه اخلاد الى ما قررته الاشاعرة
في دلالة المعجزة وتعويل عليه مع اعترافه بان القوشجي منهم بانه مكابرة وذلك من
مثل هذا الفاضل المحقق في غاية العجب واعجب منه قوله نعم يتجه الى آخره فانه يقتضي
ان لا يتاتى الاستدلال على شيء من المطالب الاصولية بشيء من الادلة السمعية
وهذا مذهب نسبه شارح المواقف الى المعتزلة وجمهور الاشاعرة قال في
المواقف المقصد الثامن من الدلايل النقلية هل تفيد اليقين او لا قيل لا تفيد
وهو مذهب المعتزلة وجمهور الاشاعرة لتوقفه على العلم بالوضع والارادة و
الاول انما يثبت بنقل اللغة والنحو والصرف واصولها تثبت برواية الاحاد
وفروعها بالاقيسة وكلاهما ظنيان والثاني يتوقف على عدم النقل وعلى عدم
الاشتراك وعدم المجاز وعدم الاضمار وعدم التخصيص وعدم التقديم والتاخير

صورة الصفحة الأخيرة

[النصّ المحقّق]

قوله (عزّ وجلّ): ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾

فنقول: . وبالله التوفيق . قال صاحب (المواقف)[6]، و(شارحه)[7]: ((المقصد الثالث في علمه (عزّ وجلّ) وفيه بحثان:

البحث الأوّل: في إثباته: وهو متّفق عليه بيننا وبين الحكماء، وإنّما نفاه شرذمة[8] من قدماء الفلاسفة لا يعبأ بهم وسنذكره، لكن المسلك في إثبات كونه تعالى عالمًا مختلف، أمّا المتكلّمون: فلهم مسلكان:

الأوّل: إنّ فعله تعالى متقَن، أي محكم خال عن وجوه الخلل، ومشتمل على حكم ومصالح متكثّرة، وكلّ من فِعله متقَن فهو عالم: أمّا الأوّل: أي إتقان أفعاله، فظاهر لمن نظر في الآفاق والأنفس، وتأمّل ارتباط العلويّات بالسفليّات، ولاسيّما إذا تأمّل في الحيوانات وما هُديت إليه من مصالحها، وأعطيت من الآلات المناسبة لها، ويعيّن على ذلك علم التشريح ومنافع خلقة الإنسان وأعضائه التي قد كثرت عليها المجلّدات، وإمّا الثاني: وهو أنّ من كان فعله مُتقنًا كان عالمًا فضروريّ.

وينبّه عليه: أنّ مَن رأى خطأ حسنًا يتضمّن ألفاظًا عذبة رشيقة تدلّ على معان دقيقة مؤنّقة علم بالضرورة أنّ كاتبه عالم، وكذلك مَنْ سمع خطابًا منتظمًا مناسبًا للمقام من شخص يضطر إلى أن يجزم بأنّه عالم))، انتهى.

أقول: مراده إثبات علمه (عزّ وجلّ) إجمالًا، أي بقطع النظر عن عموم الجزئيّات الذي يأتي الكلام فيه.

وظاهر أنّ الآية الشريفة نصّ في إثبات ذلك سواء لوحظ عمومها للجزئيّات أم قطع النظر عنه، كما هو واضح.

[يقسم إلى أوّلًا: التمسّك بالأدلّة السمعيّة]:

وكذلك غير هذه الآية من آيات كثيرة وأحاديث متواترة، ولو تواترًا معنويًّا مع اعتضاد ذلك بإجماع المسلمين على اختلاف فرقهم، بل بثبوت علمه (عزّ وجلّ) معدود من ضروريّات دين الإسلام، لكن قد قال القوشجيّ في (شرح التجريد): ((وقد يتمسّك في كونه (عزّ وجلّ)[9] عالمًا بالأدلّة السمعيّة من الكتاب والسنّة والإجماع.

ويرد عليه أنّ التصديق بإرسال الرسل وإنزال الكتب يتوقّف على التصديق بالعلم والقدرة، فيدور.

وربّما يجاب بمنع التوقّف؛ فإنّه إذا ثبت صدق الرسول (صلّى الله عليه وآله)[10] بالمعجزات حصل العلم بكلّ ما أخبر به، وإن لم يخطر بالبال كون المرسل عالمًا.

والظاهر أنّ هذا مكابرة؛ نعم، يتّجه ذلك في صفة الكلام، على ما صرّح به الإمام))[11]، انتهى.

وقال المحقّق . الأكمل علمًا وعملًا . الملّا أحمد الأردبيليّ في حاشيته على (شرح الهيّات التجريد)[12] في هذا الموضع من كلام الشارح القوشجيّ.

[ثانيًا]: القول: في أنّه هل يحصل العلم بتصديق الرسول بمحض صدور المعجزة أم لا:

توقّف الكتاب على تصديق الرسول؛ لأنّه المخبر أنّه كتاب الله تعالى، فالاحتجاج بما فيه يتوقّف على تصديقه، وتوقّف السنّة عليه ظاهر وكذا الإجماع؛ لأنّ دليل حجّيّته الكتاب مثل قوله تعالى: ﴿**وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ**﴾[13] الآية، والسنّة مثل قوله (صلّى الله عليه وآله): ((**لا تجتمع أُمّتي على الخطأ**))[14].

وتصديقه موقوف على تصديق أنّ المرسل الذي هو الله تعالى عالم؛ لأنّ تصديقه إنّما يكون من معجزته، ودلالة المعجزة عليه لأنّها فعله تعالى، ولا يمكن أن يظهر فعله على يد من يدّعي الكذب ويفتري عليه (عزّ وجلّ)، فعلم به أنّه تعالى أرسله وراض بما يقول عنه، وإنّه من عنده تعالى.

وقد حقّق في موضعه شرحا، ومعلوم أنّ ذلك موقوف على العلم بأنّ المرسل عالم، بل قادر مختار لا يفعل القبيح، وإنّ القبح عقليّ.

ولهذا قالت المعتزلة[15]: لو لم يكن عقليًّا لم يكن تصديق الرسل، وإن منعت الأشاعرة ذلك وقالت[16]: يمكن أن يوجد العلم بتصديق الرسل بعد خلق المعجزة اتّفاقًا من غير لزوم، وإن يجري تعالى عادته بخلق العلم بالرسول بعد خلق المعجزة من غير تأمّل ونظر وبيان واستدلال.

فعلم من ذلك أنّ منع توقّف تصديق الرسل (عليهم السلام) على التصديق بعلم المرسل مكابرة على مقالة المعتزلة دون الأشاعرة، بل مبنيّ إسلامهم على ذلك، كما عرفت.

وإن كان منعهم ذلك مكابرة فإنّ الوجدان شاهد بأنّه مع تجويز إظهار المعجزة على يد الكاذب لا يحصل التصديق بصدق الرسل، وإنّه لو كان ذلك بمجرّد الاتّفاق أو محض جري العادة من دون لزوم، ومناسبة لما كان يحتاج إلى المعجزة، بل يحصل من مجرّد دعواه ولا يحصل الفرق بحيث صدقّه المسلمون وكذبّه الكافرون.

نعم، دعوى إمكان عقليّ في أمثال هذه الأمور، حتّى إمكان إثبات الواجب (عزّ وجلّ) من قول النبيّ (صلّى الله عليه وآله) بأن يعاشره الإنسان، بحيث يعلم من حاله أنّه لا يكذب قطعًا، فأخبر بوجود الله (عزّ وجلّ) وسائر صفاته ونبوّته، وبيّن الأحكام ليحصل التصديق من المعجزة.

وبالجملة، لا يمكن إثبات ذلك في أوائل الإسلام، **نعم**، يمكن بعد تحقّقه وتحقّق بعض الأحكام إثبات الكتاب والسنّة والإجماع مع توقّفها على صدق الرسول، فإنّه قد حصل في ذلك الآن من غير شعور بتفصيل تلك الأحكام والمقدّمات، فتأمّل.

ويمكن أن يقال أيضًا: يمكن ثبوت الكتاب العزيز من غير توقّفه ومسبوقيّته بتصديق الرسول (صلّى الله عليه وآله) بأن يُعلم أنّه معجز لفصاحته وبلاغته.

وبالجملة، بعد أن يرى الكتاب يعلم أنّه ليس هذا الأمر إلّا من عند الله (عزّ وجلّ)، فإنّه لا يقدر عليه إلّا الله (عزّ وجلّ)، وإن لم يرَ نبيًّا ولا سمع دعواه، فيعرف أنّ كلّ ما فيه حقّ فيستدلّ بأجزائه مثل: أنّه (عليم، قدير) على علمه تعالى وقدرته وهكذا.

وأيضًا قد يقال: (أنّه قيل: أن دليل الإجماع عقليّ كما صرّح به في مختصر ابن الحاجب وشرحه فتأمّل فيه)[17]، انتهى كلامه رفع في الفردوس مقامه.

وأقول: من العجب قول القوشجيّ وهو أشعريّ العقيدة، والظاهر أنّ هذا مكابرة، فإنّ هذا القول عين ما تقوله أهل العدل للأشاعرة، إذا ادّعوا حصول العلم بصدق الرسول (صلّى الله عليه وآله) بدون نظر.

واستدلال يرجع إلى إثبات الحسن والقبح العقليين، فيتوقّف على كونه (عزّ وجلّ) عالمًا قادرًا مختارًا، كما بيّنه الملّا أحمد (قدّس سرّه)، بل يحصل بالتصديق بالمعجزة، والتصديق بالمعجزة عادي، فدلالة المعجزة عاديّة لا عقليّة.

قال في (المواقف): (وهي عندنا إجراء الله تعالى عادته بخلق العلم بالصدق عقيبه أي عقيب ظهور المعجزة، فإنّ إظهار المعجزة على يد الكاذب، وإن كان ممكنًا عقلًا فمعلوم انتفاؤه عادة كسائر العاديّات؛ لأنّ مَن قال: أنا نبيّ ثمّ نتق الجبل ووقفه على رؤوسهم وقال: إن كذبتموني وقع عليكم، وإن صدقتموني انصرف عنكم، فكلّما همّوا بتصديقه بعد عنهم، وإذا همّوا بتكذيبه قرب منهم علم بالضرورة أنّه صادق في دعواه، والعادة قاضية بامتناع ذلك من الكاذب، وقد ضربوا لهذا مثلًا قالوا: إذا ادّعى رجل بمشهد الجم الغفير أنّي رسول هذا الملك إليكم، ثمّ قال للملك: إن كنت صادقًا فخالف عادتك وقم من الموضع المعتاد لك من السرير، واقعد بمكان لا تعتاده ففعل، كان ذلك نازلًا منزلة التصديق بصريح مقاله)[18]... إلى آخر كلامه.

فيقول أهل العدل في جوابهم هذه مكابرة ومدافعة لما تقضي به بديهة عقولكم، وبديهة العقل دالّة على أنّ تصديق الرسول الحاصل ممّن نتّق فوقهم الجبل، وقال لهم الرسول: إن كذبتموني وقع عليكم... إلى آخر ما ذكرتم، إنّما حصل من قطع العقل بصدور نتّق الجبل فوقهم.

ثمّ أدنائه منهم إذا همّوا بالتكذيب وإبعاده عنهم، إذا همّوا بالتصديق عن فاعل مختار قادر على مثل هذا الفعل عالم بما قاله ذلك الرسول لهم مريد تصديقه فيما قاله لهم.

ولولا أنّ هذه المقدّمات متصوّرة إذ ذاك في العقل مستحضرة فيه بنهاية السرعة، بحيث يتوهّم أنّ التصديق حصل حينئذ بدونها لم يكن ذلك التصديق مَن قسّم العلم بل كان من قسم الاعتقاد الذي يحتمل الزوال، والتبديل بضدّه

كما قد يعرض لمن يشاهد أفعال الساحر المدّعي للنبوّة أو الولاية من اعتقاد صدقه إذا كانت تلك الأفعال خارقة بليغة، وكان المشاهد قاصرًا في الأدلّة العقليّة.

ثمّ قد يرجع عن اعتقاده إذا لحظ الأدلّة العقليّة، وقد لا يرجع عن ذلك إلى أن يموت، فلولا الفرق بين التصديق العلميّ والاعتقاديّ بما ذكرناه من الدلالة العقليّة لاطراد كلامكم في هذا الذي لم يرجع إلى أن مات، فإنّه يمكن أن يفرض من أفعال الساحر الخارقة نحو المثال الذي ذكرتم.

ويدّعى أنّ حصول التصديق عند وقوعه عاديّ لكنه تصديق اعتقاديّ، فبماذا حينئذ تفرّقون بين التصديق العلميّ والتصديق الاعتقاديّ إلّا بما ذكرناه.

ومتى قلتم أنّه لا يجوز أن يقدر الساحر على ما يقدر عليه الرسول والولي لم تستند في نفي التجويز إلّا إلى دلالة عقليّة، فيثبت بها مطلوبنا، كما لا يخفى.

وممّا يوضّح ما ذكرناه المثال الذي ذكروه، فإنّه لولا علم الجم الغفير بأنّ الملك الذي يخالف عادته فيقوم من السرير ويقعد بمكان لا يعتاده عاقل عالم.

بمعنى ما قاله الرسول يستقبح موافقة الرسول على الكذب لما قام عندهم مخالفته لعادته مقام تصديقه بصريح كلامه، بل لو نطق وصرّح بأنّ هذا رسوليّ إليكم، وكان معلومًا عندهم بفقد العقل والعلم والشعور، وقلّة الحيا من الكذب لما قطعوا بأنّه رسوله في الحقيقة، ورتّبوا عليه أحكام الرسول في الواقع.

وإنّما بسطت الكلام في تقرير هذا الموضع من كلام الملّا أحمد (قدّس سرّه)، لأنّي كما عجبت من قول القوشجيّ، وهو من أعيان الأشاعرة.

والظاهر أنّ هذا مكابرة فقد عجبت من قول (شارح الباب الحادي عشر) أبي الفتح بن مخدوم الحسينيّ العربشاهيّ، وهو من أصحابنا (رضي الله عنهم)، بعد أن ذكر هذا الذي أورده القوشجيّ، وأجيب بمنع التوقّف.

أقول: (هذا المنع موجّه بدلالة المعجزة على صدق الرسل في كلّ ما أخبروا به وإن لم يخطر بالبال كون المرسل قادرًا وعالمًا على ما حقّق في محلّه، فالقول بأنّ ذلك المنع مكابرة لغو.

نعم، يتّجه أنّ تلك الأدلّة يعني السمعيّة لا تفيد اليقين، والمطالب يقينيّة فلا تغفل)[19]، انتهى كلامه.

وهذا منه إخلاد إلى ما قرّرته الأشاعرة في دلالة المعجزة، وتعويل عليه مع اعتراف مثل القوشجيّ منهم بأنّه مكابرة؛ وذلك من مثل هذا الفاضل المحقّق في غاية العجب، وأعجب منه قوله.

نعم، يتّجه إلى آخره فإنّه يقتضي أن لا يأتي الاستدلال على شيء من المطالب الأصوليّة بشيء من الأدلّة السمعيّة، وهذا مذهب نسبه (شارح المواقف)[20] إلى المعتزلة وجمهور الأشاعرة.

[ثالثًا]: هل الأدلّة النقليّة تفيد اليقين أم لا:

قال في (المواقف): (المقصد الثامن الدلائل النقليّة هل تفيد اليقين أو لا ؟

قيل: لا تفيد، وهو مذهب المعتزلة وجمهور الأشاعرة؛ لتوقّفه على العلم بالوضع والإرادة، والأوّل: إنّما يثبت بنقل اللغة والنحو والصرف، وأصولها ثبتت برواية الآحاد، وفروعها بالأقيسة وكلاهما ظنّيان.

والثاني: يتوقّف على عدم النقل، وعلى عدم الاشتراك، وعدم المجاز، وعدم الإضمار، وعدم التخصيص، وعدم التقديم والتأخير، والكلّ لجوازه لا يجزم بانتفائه

ثمّ بعد هذين الأمرين لابدّ من العلم بعدم المعارض العقليّ)[21].

إلى أن قال: (والحقّ أنّها قد تفيد اليقين بقرائن مشاهدة أو متواترة تدلّ على انتفاء الاحتمالات.

فإنّا نعلم استعمال لفظ الأرض[22] والسماء ونحوهما فيما بين جميع أهل اللغة في زمن الرسول (صلّى الله عليه وآله) في معانيها التي تراد منها الآن، والتشكيك فيه سفسطة[23].

نعم، في إفادتها اليقين في العقليّات نظر؛ لأنّه مبنيّ على أنّه هل يحصل بمجرّدها الجزم بعدم المعارض العقليّ، وإنّه هل للقرينة التي تشاهد أو بنقل تواتر مدخل في ذلك، وهما ممّا لا يمكن الجزم بأحد طرفيه.

إلى أن قال الشارح: وقد جزم الإمام الرازيّ: بأنّه لا يجوز التمسّك بالأدلّة النقليّة في المسائل العقليّة[24].

نعم: يجوز التمسّك بها في المسائل النقليّة تارة لإفادة اليقين، كما في مسألة حجّيّة الإجماع وخبر الآحاد، وأخرى لإفادة الظنّ، كما في الأحكام الشرعيّة الفرعيّة)[25]، انتهى.

وهذا المذهب قد ردّه العلّامة الحلّيّ (طاب ثراه) في (التهذيب)[26]، وشارحه المحقّق السيّد جمال الدين الجرجانيّ[27] بأبسط من قول (المواقف): (والحقّ أنّها قد تفيد اليقين)[28]... إلى آخره.

قالا: (الحقّ خلاف هذا، فإنّ بعض اللغات كالسماء والأرض ونحوها من الألفاظ المشهورة المتداولة بين أهل اللغة، وفي زمن الرسول (صلّى الله عليه وآله) في معانيها التي تراد منها الآن قطعًا، والتشكيك فيها سفسطة لا شبهة في بطلانها، وكذا النحو والصرف . كرفع الفاعل، ونصب المفعول، وجرّ المضاف إليه .، ومعنى الماضي والمضارع والأمر، واسم الفاعل والمفعول)[29]، ممّا هو معلوم الاستعمال في زمن النبيّ (صلّى الله عليه وآله) فيما يراد منها في زمننا.

أقول: قد قسّم علماء العربيّة لغة العرب الفصيحة . التي بأيدينا الآن إفرادًا وتركيبًا . إلى متواتر وآحاد، وممّن ذكر ذلك وبسط القول فيه الإمام جلال الدين السيوطيّ في كتابه الذي صنّفه في أصول النحو، ورتّبه ترتيب أصول الفقه، وسمّاه (الاقتراح)[30]، وغيره في غيره[31].

وهذا مؤيّد لما ذكره العلّامة وشارح كتابه (التهذيب) كما هو واضح، ثمّ قالا (رحمهما الله): ((وعدم الأشياء التي ذكروها قد يعلم من محكمات القرآن))[32]، أي قد يعلم يقينًا المراد من بعض الآيات بعينه كما في ﴿**كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ**﴾[33]، ﴿**وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ**﴾[34].

أقول: هذا راجع إلى إثبات المحكم، بمعنى النصّ الذي لا يحتمل غير ما فهم منه في الكتاب والسنّة لا المحكم بمعنى ظاهر[35] الدلالة على المراد، وإن اصطلح الأصوليون على إطلاق المحكم على المعنى الثاني أيضًا.

ولا ريب في وجود ذلك كالآيتين وكقوله تعالى: ﴿**فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ**﴾[36]، وقوله تعالى: ﴿**مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ**﴾[37]، و﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**﴾[38]، ومنه الآية التي نحن فيها، والآية التي قبلها ﴿**وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾[39]، ﴿**وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾[40].

ويدلّ على وجود ذلك وان اطلق الأصوليون المحكم على ظاهر[41] الدلالة قوله تعالى: ﴿**مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ**﴾[42]، وإلّا لكان لا يفيد شيء من القرآن غير الظنّ، وقد أمر الحكيم (عزّ وجلّ) بالعمل والتمسّك بكلّ ما في القرآن، ونهى عن اتّباع الظنّ في آيات معروفة، وهذا تناقض لا يصدر عن الحكيم.

ومن هنا يعلم اندفاع قول (المواقف): (نعم، في إفادتها اليقين... إلى قوله: وهما ممّا لا يمكن الجزم بأحد طرفيه)[43].

إذ عدم الجزم بعدم المعارض العقليّ في شيء من المحكم في القرآن يستلزم أنّه لا يفيد شيء من القرآن غير الظنّ . إلى آخر ما قلناه . بل وجداننا وعقولنا قاطعة بمراد الله تعالى من كثير من الآيات المحكمات يستلزم الجزم بعدم المعارض العقليّ.

كما أنّ جزم العقل بمدلول الدليل العقليّ يستلزم الجزم بعدم معارضته عقليّ آخر له، وإلّا لم يحصل جزم عن عقليّ ولا نقليّ.

وأيضًا ينبغي إذا حصل القطع بالوضع وبإرادة المعنى الموضوع له اللفظ في آية . مثلًا . أن يحصل القطع بعدم المعارض العقليّ للقطع حينئذ بإرادة الشارع الخالق القادر الحكيم منا القطع بمدلول تلك الآية؛ لأنّه حينئذ يخلق فينا القطع بذلك.

وقد أمرنا بإتباع القرآن والتمسّك بكلّ آية وجزء منه، فيستحيل أن يخلق ما ينافي ذلك القطع ويدافعه وإلّا لحصل التناقض في فعل العليم الحكيم على الإطلاق، ولكان موقعًا لنا في الحيرة والتردّد والشبهة بكلّ ما نصبه من الأدلّة النقليّة؛ وذلك محالّ عقلًا ونقلًا متواترًا، بل من ضروريّات الدين.

والحاصل: إنّي لم أقف على قائل من أصحابنا بهذا المذهب المنسوب إلى المعتزلة وجمهور الأشاعرة، والمائل إليه مثل صاحب (المواقف) و(شارحه)، والإمام الرازيّ من محقّقيّ الأشاعرة، فركون (شارح الباب الحادي عشر) من أصحابنا إليه، وبناؤه عليه محلّ العجب!

وأعجب من ذلك إنّهم يسمون أنفسهم أهل السنّة، ويدّعون أنّهم العاملون بالكتاب والسنّة في أصول الدين وفروعه دون المعتزلة والشيعة، وأنّ هؤلاء مسترسلون مع عقولهم مخالفون بها الكتاب والسنّة.

وإنّ علم الكلام الذي صنّفوا فيه التصانيف الكثيرة إنّما أخذوا مسائله وصحيحات المعتقدات فيه من الكتاب والسنّة لا من مجرّد العقل، وإنّما ذكروا فيه الأدلّة العقليّة، ورتّبوها وخاضوا فيها؛ لأجل مماشاة الحكماء ونحوهم من المعتزلة، ومجاراتهم وإلزامهم.

القول: بما هو الحقّ في الشرع المحمّديّ بما هو دأبهم وديدنهم وإليه ركونهم، وعليه معتمدهم من الأدلّة العقليّة.

ذكر ذلك وليّ الدين بن خلدون في مقدّمة تاريخه الكبير المسمّى بكتاب: (العبر وبيان المبتدأ والخبر)[44]، وغيره[45] من علمائهم.

وقد وقعوا لأجل تشبّثهم بظواهر الآيات والأحاديث في المعتقدات التي شنّعت عليهم فيها العقلاء مثل: رؤية الله تعالى حتّى في الدنيا، وكونه (عزّ وجلّ) فاعلًا لأفعال العباد من الطاعات والمعاصي، بل ما هو فوق ذلك من التجسيم والتشبيه ممّا لا يخفى على المطّلع النبيه.

ثمّ هم بعد ذلك يهدمون الأصل ويخربون الأساس، ويطرحون عمود المباني بقولهم: إنّ الأدلّة النقليّة لا يفيد شيء منها اليقين ولا تتجاوز طبقة الظنّ.

[رابعًا]: دليل على عصمة الإمام:

ثمّ اعلم إنّ من أدلّة الإماميّة على وجوب كون الإمام معصومًا أنّه حافظ الشرع، فتجب عصمته يؤمن من الزيادة والنقصان، وكونه حافظاً الشرع، أي مؤيّدًا له منفذًا لأحكامه جميعها أصولها وفروعها بين الناس جميعًا ممّا لا ريب فيه؛ لأنّا لا نريد بالإمام إلّا ذا الرئاسة العامّة في أمور الدين والدنيا.

وهذا التعريف وفاقيّ بيننا وبين خصومنا، وهو عين هذا الوصف وملزوم له قطعًا فاندفع قول القوشجيّ في (شرح التجريد): ((أنّه ليس حافظًا للشرع[46] بذاته[47]، بل بالكتاب، والسنّة، وإجماع الأمّة، واجتهاده الصحيح))[48]... إلى آخر كلامه.

كذا حقّق هذا الدليل شارح (الباب الحادي عشر) أبو الفتح العربشاهيّ وقال: (إنّه قريب ممّا استدلّ به على عصمة النبيّ (صلّى الله عليه وآله) بأنّه لو لم يكن معصومًا لم يحصل الوثوق بقوله فتنتفي فائدة البعثة.

وزيف قول مَنْ استدلّ على كونه حافظ الشرع بأنّ الشرع لابدّ له من حافظ، وحافظه لا يجوز أن يكون الكتاب، ولا السنّة، ولا الإجماع، ولا البراءة الأصليّة، فتعيّن أن يكون هو الإمام، وبيّنوا كون حافظه لا يجوز أن يكون الكتاب ولا السنّة)[49]... إلى آخره، كما تجده في بعض شروح (الباب الحادي عشر)[50] وغيره[51] من مصنّفات أصحابنا.

الهوامش:

(1) ينظر: الذريعة: 517/2، فهرس التراث: 56/2.
(2) ينظر: الذريعة: 517/2، طبقات أعلام الشيعة: 661/6.
(3) ينظر: أعيان الشيعة: 431/9، طبقات أعلام الشيعة: 661/6.
(4) ينظر: الذريعة: 517/2، موسوعة طبقات الفقهاء: 298/12.
(5) ينظر: الذريعة: 449/4، موسوعة طبقات الفقهاء: 299/12.
(6) المواقف: 100/3، باختلاف يسير.
(7) شرح المواقف: 65.64/8، باختلاف يسير.
(8) الشرذمة: ((هي القليل من الناس))، (لسان العرب: 322/12).
(9) ((عزّ وجلّ)): ليس في المصدر.
(10) ((صلّى الله عليه وآله)): ليس في المصدر.
(11) شرح تجريد العقائد: 94.92/3، وفيه: ((الرسل))، بدل ((الرسول))، و((أخبروا))، بدل ((أخبر)).
(12) ينظر: الحاشية على إلهيّات الشرح الجديد للتجريد: 57.
(13) سورة البقرة: 21.
(14) الشهب الثواقب: 170، شرح نهج البلاغة: لابن أبي الحديد: 123/8، البحر المحيط: 565/3، المجموع: 42/10، وينظر: الاحكام: ابن حزم: 496/4، الاحتجاج: الشيخ الطبرسيّ: 251/2، بحار الأنوار: 36/29، ب احتجاج أمير المؤمنين (عليه السلام)... ، ح18.
(15) ينظر: البحر المحيط: 525/4.
(16) ينظر: شعب الإيمان: 150/1.
(17) ينظر: الحاشية على إلهيّات الشرح الجديد للتجريد: 58.
(18) ينظر: المواقف: 348/3 . 349.
(19) ينظر: مفتاح الباب في شرح الباب الحادي عشر: 162.171.

(20) ينظر: شرح المواقف: 229.228/8.

(21) ينظر: المواقف: 1/ 204.205.

(22) في الأصل: ((الأمر)) وما أثبتناه من المصدر.

(23) السفسطة: (هي المغالطة ويكون ناقضًا لوضع ما، والسفسطة: قياس مركب من الوهميّات، والغرض منه إفحام الخصم وإسكاته، والسوفسطائيّة: فرقة ينكرون الحسيّات والبديهيّات)، (ينظر: المعجم الوسيط: 1 / 433، والمنطق: 477).

(24) ينظر: المحصول: 407/1.

(25) ينظر: المواقف: 210/1.

(26) ينظر: تهذيب الوصول الى علم الاصول: 88.

(27) جمال الدين بن عبد الله بن محمّد بن الحسن الحسينيّ، الجرجانيّ، (ت: 929 ه) (ينظر: معجم المؤلفين: 157/1).

(28) ينظر: المواقف: 209/1.

(29) ينظر: المواقف: 209/1.

(30) ينظر: الاقتراح في أصول النحو: 22.

(31) ينظر: جامع بيان العلم وفضله: 68/2.

(32) تهذيب الوصول إلى علم الأصول: 88، وفيه: ((من)) بدل ((في))، ولم نعثر على كتاب شرح تهذيب الأصول.

(33) سورة البقرة: 183.

(34) سورة آل عمران: 97.

(35) الأصل: ((الظاهر))، وما أثبتناه أصوب.

(36) سورة محمّد: 19.

(37) سورة الفتح: 29.

(38) سورة الإخلاص: 1.

(39) سورة البقرة: 29.

(40) سورة البقرة: 284.

(41) الأصل: ((الظاهر))، وما أثبتناه أصوب.

(42) سورة آل عمران: 7.

(43) ينظر: المواقف: 210/1.

(44) ينظر: تاريخ ابن خلدون: 92.91/1.

(45) ينظر: إمتاع الأسماع: 378/2.

(46) ((للشرع)): ليس في المصدر.

(47) في المصدر: ((لها بذاته)).

(48) شرح تجريد العقائد: 52/4، وفيه: ((بأنّه))، بدل ((أنّه)).

(49) ينظر: مفتاح الباب في شرح الباب الحادي عشر: 184.

(50) ينظر: النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر: 84.

(51) ينظر: نهج الحقّ وكشف الصدق: 142، والنور المبين في قصص الأنبياء والمرسلين: 348.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

1. **أعيان الشيعة:** الأمينيّ، السيّد محسن الأمين (ت: 1371هـ)، تحقيق: السيّد حسن الأمين، نشر: دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ط5، 1435هـ.
2. **أنوار التنزيل وأسرار التأويل:** عبد الله بن محمّد الشيرازيّ الشافعيّ البيضاويّ (ت: 682هـ)، تحقيق: محمّد عبد الرحمن المرعشليّ، ط1، سنة الطبع: 1418 – 1998 م، الناشر: دار إحياء التراث العربيّ للطباعة والنشر والتوزيع – مؤسّسة التاريخ العربيّ – بيروت – لبنان.
3. **بحار الأنوار:** العلّامة المجلسيّ، الشيخ محمّد باقر المجلسيّ (ت: 1111هـ)، نشر: مؤسّسة الوفاء، بيروت، لبنان، ط2، 1403هـ.
4. **تاج العروس من جواهر القاموس:** الزبيديّ، محب الدين أبو فيض السيّد محمّد مرتضى الحسينيّ الواسطيّ الزبيديّ الحنفيّ (ت: 1205هـ)، تحقيق: عليّ شيريّ، نشر: دار الفكر، بيروت، (د.ط)، 1414هـ.
5. **تفسير السلميّ:** السلميّ (ت: 412هـ)، تحقيق: سيّد عمران، ط1، سنة الطبع: 1421 – 2001م، المطبعة: لبنان/ بيروت – دار الكتب العلميّة.
6. **التفسير الصافيّ:** الفيض الكاشانيّ (ت: 1091هـ)، تحقيق: العلّامة الشيخ حسين الأعلميّ، ط2، سنة الطبع: رمضان 1416 – 1374 ش، المطبعة: مؤسّسة الهاديّ – قم المقدّسة، الناشر: مكتبة الصدر – طهران.
7. **تفسير العياشيّ:** أبو النظر محمّد بن مسعود العياشيّ السمرقنديّ (ت: 320هـ)، تحقيق: السيّد هاشم الرسوليّ المحلاتيّ، نشر: المكتبة العلميّة الإسلاميّة، طهران، (د.ط)، (د.ت).
8. **التفسير الكبير:** فخر الرازيّ أبو عبد الله محمّد بن عمر بن الحسن الرازيّ، (ت: 606هـ)، ط3.
9. **تفسير مجمع البيان:** أبو عليّ الفضل بن الحسن الطبرسيّ (ت: 548هـ)، تحقيق: لجنة من العلماء والمحقّقين الأختصاصيين، نشر: مؤسّسة الأعلميّ، بيروت، ط1، 1415هـ.
10. **تهذيب الأحكام:** أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسيّ (ت: 460هـ)، تحقيق وتعليق: السيّد حسن الموسويّ الخرسان، نشر: دار الكتب الإسلاميّة، طهران، ط3، 1364ش.
11. **جامع البيان عن تأويل آي القرآن:** محمّد بن جرير الطبريّ (ت: 310هـ)، تحقيق: تقديم: الشيخ خليل الميس / ضبطه: صدقي جميل العطار، سنة الطبع: 1415 – 1995 م، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – لبنان.
12. **الدر المنثور:** جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطيّ (ت: 911هـ)، نشر: دار الفكر، بيروت، (د.ط)،(د.ت).

13. **الذريعة إلى تصانيف الشيعة:** العلّامة الشيخ آغا بزرگ الطهرانيّ (ت: 1389هـ)، نشر: دار الأضواء، بيروت، ط3، 1403هـ.
14. **رياض السالكين في شرح صحيفة سيّد الساجدين (عليه السلام):** السيّد عليّ خان المدنيّ الشيرازيّ (ت: 1120هـ)، تحقيق: السيّد محسن الحسينيّ الأمينيّ ط4، سنة الطبع: محرّم الحرام 1415، المطبعة: مؤسّسة النشر الإسلاميّ، الناشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ.
15. **زاد المسير في علم التفسير:** أبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن عليّ بن محمّد الجوزيّ (ت: 597هـ)، تحقيق: محمّد بن عبد الرحمن عبد الله، ط1، سنة الطبع: جمادى الأولى 1407 – كانون الثاني 1987 م، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
16. **زبدة البيان في أحكام القرآن:** المقدّس الأردبيليّ الشيخ أحمد بن محمّد الأردبيليّ (ت: 993هـ)، تحقيق وتعليق: محمّد باقر البهبوديّ، نشر: المكتبة المرتضويّة لإحياء الآثار الجعفريّة، طهران، (د.ط)، (د.ت).
17. **شرح العقائد النسفيّة:** سعد الدين مسعود بن عمر التفتازانيّ (ت: 791 هـ)، تحقيق: عليّ كمال، الناشر: دار إحياء التراث العربيّ بيروت . لبنان، 2014 م.
18. **شرح المواقف:** القاضيّ الجرجانيّ (ت: 816هـ)، تحقيق: عليّ بن محمّد الجرجانيّ، ط1، سنة الطبع: 1325 – 1907 م، المطبعة: مطبعة السعادة – مصر.
19. **طبقات أعلام الشيعة:** العلّامة الشيخ آغا بزرگ الطهرانيّ (ت: 1389هـ)، نشر: دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ط1، 1430هـ.
20. **الفروق اللغويّة:** أبو هلال العسكريّ (ت: 395هـ)، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلاميّ، ط1، سنة الطبع: شوال المكرم 1412، الناشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين بقمّ المشرّفة.
21. **فهرس التراث:** محمد حسين الحسيني الجلاليّ (معاصر)، تحقيق: محمّد جواد الحسينيّ الجلاليّ، ط1، سنة الطبع: 1422 – 1380ش، الناشر: دليل ما.
22. **الكافي:** الشيخ الكليّنيّ ثقة الإسلام أبو جعفر محمّد بن يعقوب بن إسحاق الكليّنيّ (ت: 329هـ)، تعليق: عليّ أكبر الغفاريّ، نشر: دار الكتب الإسلاميّة، طهران، ط3، 1367ش.
23. **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل:** أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشريّ الخوارزميّ (ت: 538هـ)، سنة الطبع: 1385 – 1966 م، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابيّ الحلبيّ وأولاده بمصر، عبّاس ومحمّد.
24. **كنز العمال:** العلّامة علاء الدين عليّ المتقيّ بن حسام الدين المتقيّ الهنديّ (ت: 975هـ)، ضبط وتفسير: الشيخ بكري حيانيّ، تصحيح وفهرسة: الشيخ صفوة السقا، نشر: مؤسّسة الرسالة، بيروت، (د.ط)، 1409هـ.

25. **مجمع الفائدة والبرهان في شرح إرشاد الأذهان:** المحقّق الأردبيليّ المولى أحمد الأردبيليّ (ت: 993هـ)، تحقيق: الحاجّ آغا مجتبى العراقيّ، الشيخ عليّ بناه الإرشتهارديّ، الحاجّ آغا حسين اليزديّ الأصفهانيّ، نشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين، قم، ط1، (د.ت).

26. **مدارك الأحكام:** السيّد محمّد بن عليّ الموسويّ العامليّ (ت: 1009هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، مشهد المقدّسة،ط1، 1410 هـ.

27. **معاني الأخبار:** الشيخ الصدوق، أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القميّ (ت: 381هـ)، تحقيق: تصحيح وتعليق: عليّ أكبر الغفاريّ، سنة الطبع: 1379 – 1338 ش، الناشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين بقمّ المشرّفة.

28. **المعجم الكبير:** أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبرانيّ (ت: 360 هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفيّ، ط2، الناشر: دار إحياء التراث العربيّ.

29. **المقنعة:** الشيخ المفيد (ت: 413هـ)، تحقيق: مؤسّسة النشر الإسلاميّ، ط2، سنة الطبع: 1410، الناشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين بقمّ المشرّفة.

30. **المواقف:** الإيجيّ (ت: 756هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، ط1، سنة الطبع: 1417 – 1997م، المطبعة: لبنان – بيروت – دار الجيل، الناشر: دار الجيل.

31. **يتيمة الدهر:** عبد الملك الثعالبيّ النيسابوريّ (ت: 429هـ)، تحقيق: شرح وتحقيق: د. مفيد محمّد قمحية، ط1، سنة الطبع: 1403 – 1983م، الناشر: دار الكتب العلميّة – بيروت – لبنان.